

افضل الوسائل

لانهاض السلطنة

﴿ فصل جليل ختم به كتاب تاريخ الحرب البلقانية للبستاني ﴾

خطر لنا عند الفراغ من تأليف هذا الكتاب ، أن نستعلم آراء نخبة من أكابر العلماء وخفول الكتاب ، عن أفضل وسيلة نهض بالسلطنة بعد كبتها ، وتزيد في يقظة الامة بعد غفوتها . فسألنا من أسعدنا الحظ بالوصول اليه قيل صدور هذا المؤلف أن يصوغ لنا فكرته الاساسية في أسطر قليلة فتكرموا بتليسة الطلب ، أدامهم الله زهرا لخيرنا في بستان العلم والادب . واليك آراءهم مرتبة حسب تواريخ ورودها

(رأي سياسي شهير)

كتب الي عالم كبير لم ينشأ أن ينشر اسمه قال « ان الامر عويص جدا لان في السلطنة فواعل كثيرة متناقضة وبعضها خفي . ولقد سمعت مرة المرحوم نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية الاسبق يقول ان لوورد دربي ألقى عليه سؤالاً مثل سؤالك وطلب منه أنت يرتأي رأيا أو يضع مشروعا نافعا للسلطنة العثمانية ، قال نوبار : فأخذت القلم وكتبت « أن ينشأ في السلطنة محكمة مختلعة مستقلة ترفع اليها الشكاوي من المأمورين فمعاكلهم وتنفذ الحكومة ما يحكم به عليهم »
فأدق هذا الانتقاد ، وما أرق هذا التهمك ! ...

(رأي القانوني الكبير ، والعالم الاجتماعي الشهير)

سماعة فتحي باشا زغالول

أقرتلك السلام وبعد فسؤلك هام ومطلبك أهم

الدولة العلية وعالك الله مجموع محتاج في سياسته وانهاضه الى حكمة عالية وبصر بالأدور كبير ، فاذا غلب الرأي الخوي ، وبطل التفاضل بين العناصر ، وأقيم وزن العدل وتساري الناس جميعاً في الحقوق وفي الواجبات ... واذا خلعت نيات اهل الزعامة وصدقت عزائم ذوي الرئاسة ، ففضلوا مصالح الامة على المنافع الفردية ، وجد الكمال في طلب الاصلاح ، ففشروا التعليم وغنوا بالأموال الاقتصادية ، فاستبقوا لأنفسهم مرافق

البلاد وكنوزها ، وذلوا السبل وأمنوا السابلة وقربوا المسافات ، ثم ازدرعوا واحترقوا
واتجروا فأحرقوا ، وإذا احكموا نظام الجند وهذبوه - لاشك أن الدولة ناعضة من
سقطتها ، وإن الأمة ناشطة من عقابها ، وأما نائلة من الحضارة والناعة مكانا عليا

(رأي العالم العامل الشهير ، والصحافي الخنك الحير)

الدكتور فارس افندي عمر

صاحب المقتطف والمقام

حضرة الفضل ! ان كان المقصود من « الساطنة » في سؤالكم « الحكومة
والامة » في حالتهما الحاضرة أي الدستورية فوسائلها متعددة منها مادي
ومنها أدبي ولكل واسطة منها قوة لا يستغنى عنها ، وخصوصاً وسائل العلم والمال ،
على أن في الحكومة وفي الأمة رجالاً من ذوي العلم وذوي المال فلا يوزعهم ادراك
ولا يسار ، والسن الذي يتقننا هو تربية الحكومة على الاخلاق القويمة ، والصفات
المنظمة والمرقية لشؤون الهيئة الاجتماعية ، حتى نستطيع الاتحاد والتعاون على تدبير
أمرنا وإجراح أعمالنا ونحن جماعات ، كما يستطيع كثيرون منا اليوم تدبير أمورهم
وإجراح أعمالهم وهم أفراد .

(رأي شيخ الادباء ، وكبير الشعراء)

(سعادة اسماعيل صبري باشا)

التوظيف - إذا أراد التركي أن يستبقى ما بقي له من ملكه فلا يفرق بين التركي
وسائر الاجناس التي تتألف منها الدولة العثمانية ، بل يجب عليه أن ينضم في التوظيف
في كل بلد أهل الكفاءة من بينها ، فلا يوظف التركي في بلد غير بلد الأصل إلا
إذا كان ينتمى وجود أكفاء مثله من أبناء ذلك البلد ، فتعود جميع العناصر التي تتألف
منها الدولة حب الراية التي تظلمهم ، والأراضي التي تظلمهم ، فيقوم عندئذ وطن عثماني حقيقي
يحبونه ويذنبون عنه في اليوم المصيب .

التعليم - التعليم من أوجب الواجبات لنهوض الشعب العثماني عما هو فيه ، ولا
يراد بالتعليم أن يصبح جميع الأفراد من العلماء ، بل يكفي أن يكون هناك عدد وافر
من المعلمين يسرون بالدولة الى مقام الشهوب الراقية ، وأن يتعلم باقي أفراد الأمة
ما يمكنهم من فهم قادتهم وأرباب الرأي فيهم .

العدل - العدل بسيط في معناه صعب في تنفيذه بين الأفراد . وأكبر آفاته

الفرش والرشوة . فاذا أرادت الدولة أن يسود فيها العدل فلتصرف كل جهدها في ملائمة هاتين الآفتين ، وانحذر من أن تستعين بالأجانب في سن قوانينها وتوزيع العدل بين رعاياها ، ومن أن تطلب غير أبناء بلادها لإقامة العدل وسن القوانين . والا تعذر عليها أن تجد عدلاً وطنياً متفقاً مع أخلاق أمها وعاداتها . وما يقال في العدل يقال أيضاً في سائر فروع الإدارة . وإذا كانت الحكومة لا تجد مندوحة عن الاستئانة بالأجانب إلا كفاء فلا تطلبهم من حكوماتهم ، بل تكلفهم وضع التقارير بعد اختبارهم لحالة البلاد ، ثم تأخذ النافع والموافق لعادات الأهالي من تلك التقارير دون أن تحمل أحداً موظفين رسميين

(رأي العالم الاجتماعي الشهير)

الدكتور شبلي الشميل

الدولة لا تنهض إلا بثلاثة : رجال ومال ووقت ، والرجال بالعلم والتربية ، والمال بالموارد . فهل ذلك متوفر ، ولا سيما الوقت ، وحالنا في الاجتماع كما هي من قلة السكان ، مع ما هو عليه اليوم من شدة النزاع ؟ والحواب على ذلك يدور على المصير (رأي الأستاذ الفاضل الشهير)

ابو شادي بك

رئيس تحرير جريدة الأوبد

ورأي أن الدولة لا تنهض من سقطتها ولا تعود إلى سابق مجدها إلا إذا توفر لها ما يأتي

أولاً : تسميم التعليم في أنحاء البلاد وجعل الأولي منه اجبارياً
ثانياً : إزالة التآخر بين العناصر ولا يكون ذلك إلا بمنع كل ولاية استقلالاً
إدارياً داخلياً حتى يعلم كل فرد أن اجتهاده منصرف إلى بلده وإلى نفسه .

ثالثاً : إيجاد الأكفاء من الموظفين اذ غير شك ان قوانين الدولة عادلة ولكن تنفيذها ممدوم .

رابعاً : اصلاح حيازة الضرائب بحيث تكون الضرائب متسلطة على الاعيان لا على الحاصلات وتقسيم أوقات تحصيلها .

خامساً نزع السياسة من افكار الجيش
سادساً تجميع اللغة العربية في جميع الولايات وبين المسلمين بنوع اخص
وذلك لان مظهر الدولة اسلامي والقرآن عربي
(رأي العالم الاسلامي الكبير)

السيد رشيد رضا

منتى مجلة المنار

الدولة كائن حي، يحفظ وجودها بالسنة التي تحفظ بها حياة سائر الاحياء، وهي
سلامة مزاجها في نفسها ووقايتها مما يمدو عليه من الخارج

فاما سلامة مزاج دولتنا العثمانية في نفسه فانما يكون باقامة الشرع العادل في
القضية، والمساواة في الحقوق بين الرعية، وبناء ادارة المملكة على اساس
اللامركزية، وجعل السلطة العليا شق الابامة بين المنعمرين الكبيرين فيها - العرب
واترك - بحيث يكونان منها كالعصرين اللذين يتكون منهما النساء أو الهواة . واما
وقايتها مما يمدو عليها من الخارج فهو الآن منوط بدول أوربة الكبرى فمن
اصحاب المطامع فيها ومطامعهم متمارضة . وما دامت كذلك كانت الدولة آمنة على
نفسها من اقتسامها اياها بالقوة ، فيجب ان تبقى استيلاءهم على البلاد بقوة المال
والسياسة ، أي بالفتح السلمي ، وان تقوي مزاج الامة بالعلم والملم واعدادها للدفاع
عن نفسها . فاذا هي فرطت في مراقبتها وأملأها فباعتها للاوربيين ، وبقيت على
تبذيرها ، وتوهمها انها تستطيع ان تحمي نفسها منن بقوتي الدولة البرية والبحرية
الرسميتين ، ولم تجعل كل اعتمدها على الامة ، فالخطر عليها من الفتح السلمي ، أقرب
وانفوى من خطر الفتح الحربي .

(رأي الكاتب التحرير الشهير)

داود افندي بركات

رئيس تحرير الاهرام

وأني في اصلاح السلطنة العثمانية ان تقسم مناطق، وان تكون كل منطقة مؤلفة
من العناصر المتفقة في التقاليد، العادات واللغة، فتعطى الاستقلال الاداري تحت من
أموره كل ما لا يتناول منطقة أخرى أو أكثر من منطقة . ويمن لكل منطقة

مندوب سام بمعاونة مجلس إدارة بؤاق من الفنيين في الامور المالية والادارية
والقضائية والعسكرية ، ويؤخذ للمركز العام جزء معين من دخل كل منطقة ،
وتلغى الضرائب المشرية ، وتقرر ضرائب ثابتة معينة على الاملاك ، وتوضع قوانين
للشركات على اختلاف انواعها ، ويوحد القضاء فلا يكون من اختصاص رجال
الدين الا الامور الشخصية . فتكون الدولة مؤلفة من ولايات متحدة او مناطق متحدة .
ذلك رأيي في انهاض السلطنة بسرعة

(رأي العالم المؤرخ)

جرجي بك زيدان

صاحب مجلة الهلال

الملة الحقيقية في حال الدولة العثمانية اليوم نقر المملكة واضطراب الحكومة .
والحكومة الدستورية في ابدى الامة ، والامة العثمانية ضعيفة الاحلاق ، عريقة
في الانقسام ، بسبب ما توالى عليها من اعصر الفساد .
أما المملكة ولعني الولايات الباقية منها في آسيا فليس نقرها اصليا فيها ، وكل ولاية
منها كانت في سلس الازمان مملكة قائمة بنفسها ، فالعراق كانت وحدها مملكة البابليين
والاشوريين ، وبها اعتر المباسيون في ارباب دولتهم ، وكانت جبايتها تلك جباية مملكتهم
الواسعة الممتدة من حدود الهند الى شواطئ الاندلس . وسوريا كانت مؤلفة
من عدة دول ثم اعتر بها السلوقيون احيالا ، وكذلك آسيا الصغرى ، وظلت مدة هي
اعظم اركان الدولة العثمانية .

فهذه الولايات اذا احسنت سياستها وادارتها صارت غنية . وهذا لا يتم والامة
كما تقدم . فالوسيلة المثلى للهوض بالدولة العثمانية انما هي ترقية الشعب ، وهو لا يقدر
ان يرقى نفسه رغم استمداده الطبيعي للرقى . وقد يقوم بذلك حاكم عادل عاقل ،
انما يشترط ان يكون مستبدا ، وهذا لا يتيسر والحكومة دستورية . فلا بد من
الاستعانة بالاجانب ، واسلم الطرق ان تحالف الدولة العثمانية مع دولة تثق بصداقتها ،
فتستعين برجالها على اصلاح حكومتها وترقية شعبها وصيانتها من مطامع الدول
الاخرى ، بشرط ان لا يكون لهذه الدولة مطمع في الاستعمار . فاذا وقعت الى ذلك
في اثناء اربعين سنة نهضت واسترجعت روثها ؛

(رأي الشاعر الكاتب الطائر الصيت)

خليل افندي مطران

أخي - سأنتني عما أرتيه لاصلاح الدولة العلية . فالذي أرتيه انما هو أمر واحد بلخص في كلمة واحدة : التعليم

منذ عشرين سنة أرقب حوادث الدولة واستقري ما يجري فيها . فالذي بدا لي من شأنها في كل حال : ان الحكماء كانوا لا يهتمون باصلاحها اعتماداً منهم على جهل الامة وعلى تسليمها لهم بسبب ذلك الجهل . وان الحكوميين كانوا فاقدي الحيلة في التماس ما هو خير لهم وكاوا صابرين على مضر . وربما أومض لهم بأرق الاصلاح في احدى المصادفات فتألموا منه تألماً من الرمد المفاجئ .

فهؤلاء الحكوميون ما لم يتعلموا لا يقسمون لانفسهم وزناً ولا يفرقون بين حق لهم وحق عليهم . كما أن أولئك الحكماء أيا كان جنسهم ودينهم يلبثون أبد الدهر متكرين لامتهم جانين عليها ، الا حيث تضطرهم الى الاصلاح اضطراراً ، وتأخذ منهم قسراً ما يأبونه عليها اختياراً . وكل ذلك لا يتم شيء منه الا بالتعليم .

(رأي الكاتب الشهير)

محمد افندي مسعود

حياة الدولة في مستقبلها . ومستقبلها في حكومة كفيفة باسترجاع مجدها المضيء ، وهذه الحكومة لا توجد ، الا متى عرف رجالها قدر انفسهم . فوضوها فوق عتب الاحزاب .

(رأي الصحافي الحبير والكاتب الالهي)

سامي افندي قصيري

المحرر في المقطم

لما كانت الدولة العثمانية فيما مضى دولة استبدادية قائمة على حكومة الفرد كانت تقوى بقوة ذلك الفرد وتضمف بضعة وتسعد بسعد وتشقى بشقائه . أما الآن وقد أعلن فيها الحكم الدستوري مراعاة لحوال الزمان والمكان وتبدلت

حكومة الفرد بحكومة الأمة ، فصلاح الحكومة قائم بصلاح الأمة . ولا يكون ذلك في رأيي الا بنشر التعليم الحر بين طبقاتها ، والفصل بين دنياها ودينها ، والتأليف بين عناصرها وطوائفها ، حتى تصبح جميعها كتلة واحدة يحررها من أغلالها الى أسفلها حامل واحد ، هو عامل الوطنية ، وتجميعها من أقصاها الى أدناها جامعة واحدة هي الجامعة العثمانية .

(رأي الكاتب الشير)

فرح افندي انطون

صاحب مجلة الجامعة

ان سنة التطور (evolution) التي تحكم العالم المادي والعالم الاجتماعي أمر لا مفر منه . فما السبيل الى جعل التطور في السلطنة لها لانها ؟ لا أظن أن صديقي المؤلف يكلفني الجواب على هذا السؤال في بضعة أسطر . على ان كل ما يقوله الكاتب ويفكر فيه المفكر في هذا الشأن أمر معلوم ، فما تنقصنا الاقوال ولكن تنقصنا الافعال . فقد يقال « المدل والسواء ونوسيع سلطة الولايات وقطع دابر الرشوة بحسن اختيار الموظفين وشدة مراقبتهم واصلاح المحاكم وتنظيم البوليس وتقويته وانشاء الطرق الحديدية واستثمار الارض ظهرها وبطنها (الزراعة والمعادن) واحياء الصناعة والتجارة والمستشارون الاجانب وتنظيف الدوائر العليا والدنيا الخ الخ » وكلها اشياء جميلة . ولكنني ارى امرا آخر مقدماً عليها وان وجد المال وقوة الارادة لانفاذها وهو ما أسميه « الانسلاخ » أعني به انسلاخ الرجل الشرقي القديم - وكلنا ذلك الرجل - من جلده القديم وروحه القديمة واتخاذ جلداً جديداً وروحاً جديدة . ومعنى هذا بكلام مجرد من الزخرف والخيال تفسير السياسة التي حكمت بها السلطنة وجعلها بوزيقية (positiviste) وهنا المشكلة العظمى . فانه يجب بناء أعمال الحكومة على هذه السياسة من غير أن يصدم هذا البناء معتقدات العناصر المختلفة وأوهامها ، أي سوق التطور في طريق هذه السياسة من غير أن يؤدي الى كسر في أعضائها . ورأس سياسة الوزيقيةست أن يفصل الدين عن السياسة الدينية عند جميع العناصر العثمانية . وبعد هذا الفصل يمكن الاتجاه الى موحدة الأمة وبانية اساس مستقبليها أعني بها المدرسة الابتدائية الازامية - واحدة لجميع أبناء الأمة ، وعمول عن المذاهب الدينية لتوحيد اغراض الأمة واهوائها ما أمكن التوحيد ، وجعلها أمة واحدة لا أمماً مختلفة كما هي الآن .

(رأي الاستاذ القانوني الشهير)

عزيز خانكي بك

يجب ان تبدأ الدولة باعطاء ولايتها الاستقلال الذاتي الداخلي ثم تجعل الصلة بينها وبين ولايتها كالصلة بين ممالك ألمانيا والامبراطورية، أو كالصلة بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية، ثم تعاون جميع الولايات على تكوين قوة الدولة البرية والبحرية بمعنى أن كل ولاية تشترك بنسبة ثروتها

هذا من جهة سياسة الدولة من حيث مجموعها . أما رقي الولايات فلا أمل فيه الا بإنشاء المحاكم، ووضع القوانين النظامية على الطريقة المصرية، وإقامة المدارس، ومد السكك الحديدية، وتوطيد أركان الأمن العام، وإجراء الإصلاحات العامة اللازمة لكل بلد مثل إنشاء السكك الزراعية، وبناء القناطر الري، وتسهيل المواصلات البرية والبحرية، وتعميم بعض المنظمات القرية، مثل انتفاخات والتلفونات وتنظيم البريد داخل الولايات، وتشجيع الأهالي على إنشاء الشركات للاستثمار بخيرات هذه الاقطار التي يقال انها كلها كنوز لا تقفد .

(رأي الأستاذ الفاضل الشهير)

اسكندر بك عمون

أصبح نظام للدولة على ما بين العناصر والولايات العثمانية من التباين في الحاجات والاختلاف، والعادات والتقاليد، وعلى ما بين أهلها من التفاوت في الحضارة، ان تجعل تلك أو ولايات مستقلة في جميع شؤونها الخاصة استقلالاً تاماً حتى في قوانينها وفي شكل حكومتها، مع ارتباطها جميعاً في الشؤون العمومية على نحو نظام الولايات المتحدة الأميركية أو الممالك الجرمانية، فتسمى حينئذ الولايات أو الممالك العثمانية المتحدة ولهذا النظام مزية على كل نظام آخر وهي : انه النظام الوحيد الذي يمكنه أن يجمع بين الولايات والامارات العربية في جزيرة العرب وسائر الولايات المتنازة وغير المتنازة

(رأي الكاتب العام)

نجيب بك البستاني

أحد مؤلفي وأصحاب دائرة المعارف البستانية

اهم ما يجب لاجلاء امر الدولة العثمانية واعلاء شأنها انما هو العدل الصحيح في

الرعية ، واصلاح المالية ، فهما اساس الملك وبهما قوام الدول . ذلك بان تشترك جميع عناصر المملكة على نسبة كل منها الى المجموع ، فيعتمد في الوظائف التي تؤدي الكفاءة ، وتؤدي الرواتب في مواعيدها ، وتوضع المكوس على ما تطبق الرعية ، وتستثمر المعادن ، وتقام اعمال الري والطرق الحديدية وغيرها على السواء في جميع اقطار البلاد ، وتستعمل الدولة في الاصلاح وتعميم التعليم العلماء الراسخين من الشرقيين والغربيين ، ويكون الانتخاب على ما يضمن لكل فئة العدم الذي من الاعيان والثواب دون محاباة أو تفاضل . فحق حصل ذلك توفرت الاموال وانحدرت كلمة الجيش ، وساد الامن واستوثقت الرعية من الوازع ، وانتظمت انشوري وحصلت الالفه بين الامم الخلفة ، وانصرف هم القائمين بالامر الى استصلاح الزراعة وازقية الصناعة والعناية بامباب العمران ، وبثدوا الشفاق وصدقوا في حب الوطن وتذرتوا على الامر مخاضين مزهين عن المطامع الشخصية بما يزيد هيبة الحكومة ويؤكد سلطانها يتم ذلك باذن الله اذا امتنعت الدول عن تفكير الامر على العثمانيين ، ويجري هؤلاء نحو ما تقدم رابع قرن أو ما يزيد ، لتعال الناشئة - وعليها التمويل في الاستبقاء بعمل الاصلاح - من العلم والمدنية والفران على الاعمال ما يضمن للدولة مستقبها وعظمتها ، ولعمانين اتحادهم واستقلالهم

(رأى الكاتب البليغ)

الاستاذ أمين أفندي البستاني

سأنتني رأبي في الدولة ومصيرها : جاز بالدولة في هذا العام عبرة كبرى اذ لم تعتبرها نالها ما هو اشر منها . وللدولة الآن بقية ملك هو ابد مدي وانفع حمى واطيب بقعة من جل الممالك الاوروبية ، فهل لها أن تعمل في الباقي من هذا الملك وتمنع حادثات الدهر ؟ الله اعلم . على أن الدولة لا تجهل اشراط الملك على الملك وما هو سبق له وما هو ذاهب به ، حتى لقد اصبحت الدلالة على وجوه الاصلاح المنشود من مبتذلات الكلام ، وملوكات الافواه والاقلام ، فهل الدولة أن تعمل بما علمها الدهر على حين لم يبق لها من ناصر الا ما تسمى اليه من ترميم هذا الملك العزيز ، والا فقد قضى الله بما لا دافع له ولا مانع له ، وحسبكم الاشارة يا ايها هذه الدولة . فاعدلوا بين ضروب الرعية لان دولتكم مستمدة من مجتمعتها لا من ابدانها وقدموا الكفو على غيره مهما كانت نفعته ومنيت اسلته ، واستعملوا الاجنبى

في تدبير ما أنتم ضعاف عن تدبيره واسلكوا القصد في عملكم من غير سرف ولا
تفريط وخذوا بالجد الجديد الصالح واخضعوا القديم البتذل ثم اعدوا للملك عدته من
رجال ومال ، والله الوافي في هذا الباقي

(رأي استاذنا الاجتماعي الكبير)

أحمد لطفي بك السيد

مدير الحريدة

(وصل في آخر ساعة لفياب حضرته عن القاهرة)

راجعت نفسي فوجدتني غير حاصل على المقدمات التفصيلية اللازمة لتكوين رأي
صحيح في الوسائل العملية لاصلاح الدولة العلية . وان الذين يستطيعون معرفة هذه
الوسائل هم رجال الدولة المشتغلون بسياساتها والواقفون بانفسهم على ما اجهله من
المقدمات الضرورية لتكون رأي صحيح غير أن لرقى الامم وهبوطها قوانين قد
تنبى لتكون رأي اجمالي ونظري في الاصلاح

مهما كانت الاسباب التي سجت اوروباً على اضطهاد الدولة العلية فلا شك في أن
وقوعها في الضعف والهرم هو اهم تلك الاسباب ، وليس يوجد مانع طبيعي يمنع
الدولة بعد أن مسها الهرم من استعادة شبابها بالاخذ بالتعليم الحديثة من حيث الحكم
والترية والتعليم وتدير حالها الاقتصادية على وجه يكفل لها النظام والقوة . ولست
احد في هذا الحاضر ما برجع كفة توقع الشر في المستقبل على كفة انتظار الخير .
فاذا قام العنصر الحاكم باحترام اطماع العناصر المحكومة والنهضة بالامة عن الجمود
الى التسامح بجميع الاساحة الحديثة ان في التزية وان في الاقتصاد ، أمكن الحكم
بهذه الدلائل نلى الاصلاح المنتظر . نعم ان ظروف الخارجية دخلا في اصلاح
الدولة ولكن العثمانيين هم المسؤولون وحدهم عن اجراء هذا الاصلاح . عليهم عمل
ما في قدرتهم والله يتولى امر ما لا يقدرون عليه

(المنار) هذه آراء أشهر حملة الاقلام وعلماء السياسة والقوانين من المصريين
والسوريين ، وأكثرهم متفقون في الرأي فيما صرحوا به وما لم يصرحوا ، ولانكاد
نرى خلافا صريحا بينهم الا في مسألة استخدام الاجانب أو استئانة الدولة بهم ، أجازها
أو أشار بها بعضهم صريحا أو تلويحا وحذر منها بعض أهلها الا كثرون . وصرح جماعة
بمسألة الامركزية أو الاستقلال الاداري للولايات أو الاقاليم . ولم يحفل هذا الجمهور
بمسألة القوة الحربية ولا البحرية التي تعدها الدولة بتقاليدها الموروثة كل شيء . وقد
اتفردنا بابداء الرأي في مسألة الدفاع . فلتعتبر بهذه الآراء الامة وان لم تعتبر بها الدولة .